جســـر

من أين نبدأ؟

د. سعد بن طفلة العجمي

اسأل أي عراقي أو كويتي من الغالبية العاقلة التي تنظر للمستقبل، سيقول لك بضرورة وأهمية إعادة بناء العلاقة بين الشعبين- ويمكن أن يضيف عليها الشقيقين، وهي إضافة لا داعي لها برأيي لأنهما إن كانا كذلك فلا داعي لتذكير الشقيق بشقيقه، وعلاقات الدول لا يحكمها الدم والقربى وحسب كما أثبتت لنا الأحداث بالماضي، وكما نشهد من انتهاكات عربية للإنسان العربي من قبل أشقائه العرب تجعل من أعدائنا ملائكة رحمة إذا ما قورنوا ببعض «أشقائنا».

في ديوانية بالكويت جمعتني والسفير العراقي الدكتور محمد بحر العلوم، دار الحديث عن أهمية التركيز على علاقة الشباب الكويتي بالعراقي لبناء مختلف لعلاقات البلدين المستقبلية، وكان من بين حضور الديوانية شاب كويتي من مواليد عام ١٩٩٠-عام الغزو العراقي للكويت، فسألناه كم صديقا عراقيا عندك؟ فكان جوابه الصدمة يعكس حقيقة الهوة المراد ردمها بين الشعبين. أجاب الشاب الذي يدرس في الخارج وقابل جنسيات مختلفة: لم ألتق بعراقي في حياتي قبل أن ألتقي بالسيد السفير وربما صافحت بعضهم في ديوانيات كويتية دون التعرف عليهم!! أقول جوابه صدمة، لأنه ما من كويتي من جيلي إلا وله أصدقاء عراقيون، بل لعل الصداقة مع العراقيين كانت تحتل المرتبة الأولى بين أصدقاء الكويتيين.

لكن الجواب نفسه يعكس مسألتين: الأولى أن الحضور العراقي الشعبي في الكويت مسألة عادية جدا ومرحب بها، فالسفير العراقي يتجول بعشرات الديوانيات الكويتية وخصوصا خلال شهر رمضان حيث تشهد الديوانيات الكويتية حركة محمودة لشخصيات عراقية تزور الدواوين الكويتية بمختلف فئاتها، والثانية أن الآلاف من العراقيين يعيشون بالكويت عيشة عادية مثل كثير من الجنسيات التي تعمل وتعيش بالكويت في سلام، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أكثر من نصف مليون عراقي زاروا الكويت منذ عام ٢٠٠٣. أسوق هذه المعلومة البسيطة لمعرفتي أن آلافا من الشباب العراقي- وخصوصا من ولد عام ١٩٩٠ وما بعدها- بينه وبين الكويت حاجز نفسي خلقته سنوات الحصار والتعبئة البعثية السابقة بأن مشاكل العراق سببها الكويت، وهي مشجب وهم علقت عليه الدكتاتورية المبادة كوارثها التي ارتكبتها بأيديها وجرت على الشعبين العراقي والكويتي مآسي وهوة عبّر عنها جواب الشاب الكويتي بكل صدق: لم ألتق عراقيا بحياتي!! كما يحاول بعض الساسة العراقيين تعليق فشلهم في تأمين الأمن والخدمات على مشاجب خارجية تكون الكويت عادة في مقدمتها. ليس من العملي رسم صورة رومانسية لما يجب أن تكون عليه العلاقة المستقبلية، و«تحميض» صورة سريعة لما ستكون عليه العلاقة بين البلدين «غدا»، ولكن البدء بجهد عقلاني مطلوب بأسرع وقت، فالساحة مفتوحة لأقلية عراقية تثير البغضاء لأجندات لا تخدم العراق، وأقلية كويتية ساذجة لا ترى أبعد من أنفها، وليس من المطلوب إسكات هؤلاء ولا قمع أولئك، ولكن آن للغالبية الصامتة بين الشعبين أن ترفع صوتها، وتبدأ عملا عقلانيا منظما يستهدف الشباب، ويعمل على استحداث أنشطة تعريفية لجسور كونكريتية أقوى من «معابر» الماضي الخشبية، ولسفن عملاقة تمخر عباب الجمود، بدلا من محاولة عبور المحيط «ببَلَم» متهالك.

♦ كاتب وأكاديمي كويتي

saad@alaan.cc

الانتماءات الفرعية وزعزعة روح المواطنة

محمد صادق جراد

هل يمكن ان نعزو سعي البعض للانتماء للهوية الفرعية الى ضعف مفهوم المواطنة؟ وهل يبحث المواطن في تلك الانتماءات الضيقة عن مصدر للحماية والقوة في ظل ضعف الدولة والقانون والعجز عن توفير ذلك له ولأفراد أسرته.
من اجل الإجابة عن هذه الأسئلة يجب ان نعترف بان المواطنة واحدة من أهم الضرورات الحيوية التي تساهم في بناء المجتمع المدني الديمقراطي باعتبارها من أهم الركائز التي يعتمد عليها تأسيس أي نظام ديمقراطي حضاري يضمن المساواة والعدل بين مواطنيه من خلال تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس المواطنة الحقيقية التي يحتاج اليها أي مشروع سياسي يريد بناء المجتمع ويسعى إلى تقدمه .

ويعرّف البعض المواطنة بأنها «عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع ويلتزم بها في الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة .والمواطنة هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة وتترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات.

ويمكننا ان نقول من خلال هذا التعريف بان مفهوم المواطنة قد غاب عن المشهد العراقي لعقود طويلة بسبب تسلط الحكام والدكتاتوريات المتتابعة على حكم هذا البلد، حيث سخرت هذه الأنظمة كل طاقاتها من اجل تكريس مفهوم المواطنة والوطنية باتجاه خدمة مصالحها الضيقة بما يخدم بقاءها في السلطة وبناء مجد وهمي لرموزها من خلال جعل المواطن أداة في خدمة النظام وسياساته ،الأمر الذي أضعف روح المواطنة وغيّب مفهوم الوطنية عند الفرد والمجتمع .

وما حصل في العراق يحصل اليوم في دول عربية كثيرة ،فلقد عاش المواطن العربي عقودا طويلة وثقيلة يؤدي واجباته كما يراها الحزب أو الحاكم من غير أن يحصل على حقوقه التي يستحقها ما جعله يعاني من تأثيرات أدت إلى زعزعة روح المواطنة لديه حيث كان يعاني أيضا من ظلم السلطة التي كانت تحارب جميع الأفكار المعارضة لسياستها التسلطية والدكتاتورية.

وبعد سقوط النظام الشمولي في العراق تسببت التركة الكبيرة من المفاهيم الخاطئة والتي ورثتها الأجيال عبر عقود من التفرد بالسلطة وسياسات التهميش والتغييب والإقصاء والاحتكار السياسي تسببت في إظهار الوجه القبيح للانتماءات الطائفية والعرقية الضيقة في العراق .

وبمجرد سقوط النظام المباد في العراق في ٢٠٠٣ وجد المواطن نفسه في تلك الفترة بدون حماية ويعيش في فوضى امنية وسياسية في ظل غياب الدولة والقانون الذي يحمي ويدافع عن حقوقه ويحفظ حياته كمواطن عراقي بغض النظر عن انتماءاته ،الأمر الذي جعله يلجأ الى المذهب والقبيلة والجماعة كمصدر للقوة والحماية . ومن هنا نشأت علاقة عكسية فكلما أدرك المواطن بان هناك حكومة وطنية وقوانين تضمن حقوقه كمواطن ضعف لديه دافع الانتماءات الضيقة الأخرى ،وكلما غابت مفاهيم المواطنة من سياسة الحكومة وعجزت التشريعات والقوانين عن حماية المواطن احتمى بالانتماءات الأخرى بعيدا عن الوطن ومفاهيم المواطنة . لذلك يمكن القول بان المواطنة كقيم ومبادئ عندما تتحول الى ممارسة حقيقية تتجسد على ارض الواقع فإنها توفر الحماية الحقيقية لمكونات المجتمع العرقية والدينية وفق مبدأ المساواة والعدل بين أفراد المجتمع وتجعل من الحكومة حاضنة لأبناء الوطن بغض النظر عن انتماءاتهم .

لذلك علينا تعزيز قيم ومفاهيم المواطنة من خلال تنمية الحس الوطني لدى أبناء المجتمع العراقي وإزالة المفاهيم الموروثة ،وهذه المهمة تقع على عاتق الجميع خاصة الإعلام الوطني الحر ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت اليوم تمتلك عمقا شعبيا كبيرا من خلال نشاطاتها المتميزة وحضورها الفاعل في الكثير من الممارسات الاجتماعية والسياسية .

خلاصة القول ان المواطنة من المفاهيم الحضارية التي جاءت نتاجا للفكر الحديث ،ونحن اليوم في العراق نأمل أن تكون هناك معايير جديدة للمواطنة مبنية على أساس حصول المواطن على حقوقه التي تحقق له الأمن وكرامة العيش والرفاهية كي يشعر بدوره الحقيقي في بناء بلده و المطالبة بحقوق المواطنة وممارستها لكي يقوم بدوره بأداء واجباته نحو الوطن عندما يقتنع هذا بأنه يعيش في ظل وطن وحكومة تقدم له ما يستحقه كمواطن لتأمين حياة حرة كريمة تليق بالإنسان في العراق الجديد .

الثورات العربية الجديدة والديمقراطية

أوس عزالدين عباس

يبدو مصطلح ((الديمقراطية)) اليوم واحدا من أبرز وأكثر المصطلحات استخداما في إعلامنا العربي، وخاصة بعد التطورات التي مرت وتمر بها الآن منطقتنا العربية، والتي كشفت عن عدد من التغيرات والتحولات الكبيرة في الساحة السياسية، والتي من بينها تولد مجموعات جديدة من الأحزاب السياسية الليبرالية، وتحول منظمات وقوى سياسية منظمة، أغلبها ينتمي للتيارات الإسلامية، لم تحظ سابقا بحرية إقامة كيانات سياسية شرعية، إلى أحزاب سياسية بالمعنى المتعارف عليه في المجتمعات المدنية، كما حدث في مصر وتونس وليبيا، وسواهما، وهو مايبدو ظاهرة جديدة تعبر عن تحول ثقافي كبير في مفاهيم الديمقراطية الحديثة، والتي تبدو في ظاهرها عملا سياسيا، ولكن في جوهرها صياغة جديدة لمفاهيم الدولة المدنية وحوار بين قوى المجتمع المختلفة حول الأسس الجديدة لشكل الحكم الديمقراطي المبتغى في المرحلة المقبلة، فكيف يمكن إذا قراءة هذه المتغيرات الجديدة ؟

ولعل أبرز ماشهدته الساحة المصرية من تحول في هذا السياق، هو إعلان جماعة الإخوان المسلمين في مصر عن تأسيس حزب جديد بمسمى يتخلى عن أي شعار ديني، وهو ((حزب العدالة والحرية))، وهو مايعني تحول هذا التيار إلى مؤسسة حزبية تخضع لمفاهيم وقوانين المجتمع المدني في إدارة الشأن السياسي، وقد أعقب إعلان الإخوان المسلمين قيام بعض الجماعات الدينية المتطرفة وغيرها من التيارات الجديدة والشبيهة لها بالإعلان عن تأسيس أحزاب أخرى مماثلة، فيما يشبه إجماعا من تلك التيارات ذات الطابع الديني على إن ممارسة العمل السياسي لابد له من أن يخضع لقواعد اللعبة السياسية، وأن يستجيب لمبادئ الديمقراطية، بوصفها الصيغة المتفق عليها دوليا في إدارة حكم المجتمعات البشرية.

لكن دخول هذه التيارات الدينية في العملية السياسية عبر الأحزاب أثار تساؤلات كثيرة في شارعنا العربي عما إذا كانت هذه القوى تبتغي في عملها السياسي هذا تحويل المجتمعات التي حصلت على حريتها وسعت للقضاء على النظم الدكتاتورية والفساد، إلى مايسمونه بـ ((الدولة الدينية)) أو ((الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية))، وهي أسئلة تحمل في طياتها تساؤلات أخرى مباشرة تتضمن شكوكا من استخدام هذه التيارات الدينية للديمقراطية لإقامة دول أخرى، بديلة للدول الدكتاتورية، وتحت مسميات وشعارات براقة تتستر بالدين.

وقد بدا واضحا إن المجتمعات العربية التي تعيش هذه التغيرات قد انشغلت بهذه الأسئلة إلى حد تدخل مؤسسة كالأزهر بثقلها في محاولة لإعادة ضبط المفاهيم التي تخلط السياسة بالدين، عبر وثيقة أعلن عنها شيخ الأزهر عقب مشاورات وحوارات كثيرة جادة مع العديد من التيارات الفكرية وأفراد من المثقفين في مصر، والتي أحدثت أثرا واسعا في أوساط الجمهور، وذلك لكونها وثيقة شديدة الأهمية في حرصها على توضيح العلاقة بين الدين والدولة، والتأكيد على التسامح وعلى الطابع الديمقراطي في أصول الإسلام.

ولعلها المرة الأولى التي تعلن فيها قيادة الأزهر وجوب التفريق بين السياسة والدين، والتأكيد على إن المؤسسات الدينية، والتي من بينها الأزهر، لاينبغي لها أن تتحول إلى أداة في الصراعات والمصالح السياسية، وهي قبل كل ذلك وثيقة يبدو بها الأزهر وقد استعاد دوره المهم في الإصلاح الديني، وبها يؤكد فهمه الأبعاد الثقافية والحضارية للأديان المختلفة، وهو ماأعلنه شيخ الأزهر في إعلانه للوثيقة قائلا : ((إن الأزهر المنارة الهادية، والتي يحتكم إليها في تحديد علاقة الدين بالدولة وبيان أسس الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها ارتكازا على خبراته المتراكمة وتاريخه الثقافي والعلمي والذي ارتكز على عدة أبعاد، منها: البعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها ، والذي يجمع بين العقل والنقل، ويكشف عن قواعد التأويل المراعية لنصوص الشريعة، والبعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنية نحو الاستقلال والحرية والمساواة، والبعد الحضاري لإحياء مختلف العلوم الطبيعية والفنون والآداب، وأخيرا البعد العملي في قيادة حركة المجتمع بصورة عامة وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصرية)).

وإلى جوار هذه الرؤية الشاملة فقد أكدت الوثيقة ضرورة الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية المتوافقة مع التقاليد السمحة في الثقافة الإسلامية والعربية والمتسقة مع الخبرة الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة وفي جميع المجالات وماقدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي.

كما أكدت ضرورة الحرص التام على صيانة كرامة الأمة الإسلامية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية المختلفة وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية وبدون أي معوقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها دون تسفيه لثقافة ذلك الشعب أو تشويه لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

ومن الجدير بالانتباه إن الأزهر في وثيقته الجديدة إنه شدد على دور العلم والمعرفة العلمية في مستقبل الدول العربية، وخصوصا في مصر، حيث نبهت الوثيقة إلى ضرورة اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك مافات في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية، وتطبيق المشروعات الاستثمارية الكبرى.

وفي الواقع، فإن هذه الوثيقة قد جاءت في وقتها تماما الآن، لأنها ترسخ فكرة مهمة، أو بالأدق توجه رسالة للتيارات الدينية التي قررت الدخول في معترك الحياة السياسية المختلفة، وذلك بالتأكيد على إن كل القوى السياسية، والتي من بينها القوى الليبرالية، تتفهم جيدا إن تلك التيارات الدينية قد تحملت عبئا كبيرا في مواجهة القمع والفساد في أثناء فترة حكم الأنظمة السابقة، وقد عانت معاناة شديدة بما تكبدته من حملات تضييق واعتقالات عشوائية، وبالتالي فمن حقها أن تحصل على فرصتها لممارسة العمل السياسي.

لكن ماينبغي أن نؤكده هنا، هو إن هذه الممارسة السياسية يجب ألا تتم إلا من خلال إطار مدني، ويمكنها من أن تكسب ثقة مختلف طوائف المجتمع المختلفة، وإن تقدم نموذجا عمليا تؤكد به استيعابها الكامل لفكرة المساواة بين جميع المواطنين والإيمان بالديمقراطية وحرية الفرد، وألا تكتفي بالشعارات، بل أن تقدم المثل الديمقراطي من خلال إدارة الشأن الداخلي لمؤسساتها الحزبية المدنية الجديدة، من خلال عمل قيادات تلك المؤسسات على إدارة شؤون تلك الإدارة الداخلية بالسبل الديمقراطية، وإشاعة حق الاقتراع على من يتولى تلك الأماكن القيادية لديها لكي تقنع الناس بأنها قد تخلت عن الحزبية الشمولية.

ولذلك فمن حق المواطن العربي في المرحلة الجديدة إذا، والتي تشهد بدايات نشأة الديمقراطية، هو ألا يتعرض للضغوط ذات الطابع الديني، خاصة وإن مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات متدينة، أو إنها تميل إلى الدين بالفطرة، وبالتالي فإن استخدام سلطة الدين للتأثير عليهم لمصلحة قوة سياسية من دون غيرها هو الاستمرار لمسارات سلبية تكرس ألوانا من الضغوط على أفراد المجتمع العربي، بعضها طائفي وبعضها قبلي أو عشائري، حيث نرى بعض القوى السياسية في بعض الدول تستخدم سلاح الطائفة لفرض مشهد سياسي بعينه، والبعض الآخر يستخدم سلطة الترغيب الديني، أو الانتماء القبلي وغيرها، وكل هذه الألوان من السلطات تتناقض مع المبدأين الأساسيين اللذين لاتستقيم من دونهما الديمقراطية وهما المساواة والحرية.

كما أن المرحلة المقبلة، والتي سوف تشهد صياغة العديد من الدساتير الجديدة في الكثير من الدول العربية في المنطقة كمصر وتونس وسوريا وليبيا وغيرها، يجب أن تضع في اعتبارها كل ماسبق من أفكارها لفكرة الحرية والمساواة، ولكي تكون هذه الدساتير الجديدة معبرة بحق عن التحول الديمقراطي ونقل المجتمعات العربية من عصر مضى إلى عصر جديد يلتحق به العرب بركب الحضارة العالمية الجديدة.

فالمواطن العربي في النهاية لايطمع إلا في تحقيق حريته، وإن يعمل بكفاءة في مجال عمله بالشكل الذي يوفر له الرزق القادر على تمتعه هو وأبناءه بالتعليم والرعاية الصحية الجيدة والحياة المطمئنة وبشكل إنساني، وهذا هو الهدف من إقامة المجتمعات الديمقراطية التي لاتميز بين أبناء الوطن الواحد، وتحكم علاقتها بهم القوانين التي تحقق العدل للجميع.

لكن كل هذه الأفكار، ووفقا لما تشير إليه ظواهر القوى الدينية التي ظهرت على الساحة العربية في العديد من الدول مؤخرا، لايزال محل شك وجدل، ولعل أبرز الدلائل عليها هو الخلاف الدائر اليوم بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر وبين شباب الإخوان، وهو خلاف يعد اليوم اختلافا مهما قدمته نماذج الشباب من مختلف الانتماءات بين رؤاها ورؤى الأجيال السابقة عليها، وفي حالة الإخوان المسلمين بدأ هذا الاختلاف في الظهور خلال أحداث الثورة، وتجلى بشكل أكثر وضوحا في إصرار قطاع من شباب الإخوان على مخالفة قرارات مجلس الإرشاد في الاشتراك في تظاهرات ماعرف بثورة ((الغضب الثانية)) في ((٢٠١١/٦/٢٧)) في مصر، وهو في الحقيقة صراع جوهره يعبر عن اختلاف في الرؤى بين جيلين.

إن قيادات الأحزاب ذات الشعارات الإسلامية لاتزال تدين منظماتها الحزبية القابلة على تنظيم لايقبل الحوار بين القيادة والقاعدة، ولاتزال أسسه التنظيمية والفكرية تقوم على أساس مبدأ ((نفذ ولا تناقش))، مما يدل على إنها أحزاب أبوية تؤمن بالقرار المفروض من الأعلى للأدنى فقط، والتي لاتخرج عن المتبع في النظم الشمولية، والتي تعبر عن فكر لايتحمل الاختلاف والرأي الآخر، ويتعامل مع المختلفين معه بنوع من النفي والإبعاد أو الإقصاء.

ولذلك فإن مايثار اليوم عن التيارات الدينية التي أسست أحزابا سياسية جديدة تبدو ميالة لاتخاذ النموذج التركي، نموذجا تبني عليها نموذجها السياسي للإدارة السياسية، وهو أمر لايمكن تحققه في هذه الفترة بالذات، خاصة وإنها لم تطبقه حتى الآن على هيكلها الحزبي الداخلي.

فالنموذج التركي الذي قدمه رئيس الحكومة عبر ((حزب التنمية والعدالة الاجتماعية)) الذي يرأسه، قد حقق نجاحا كبيرا وحظي بثقة الجماهير في تركيا، ليس لأنه ممثل التيار الديني كما يحلو للكثيرين أن يروه، وبالرغم من علاقاته بحركة الإخوان المسلمين، وخصوصا إن القوانين والمناخ العام للمواطن التركي هي قوانين علمانية، بل لأن هذا الحزب وعبر حكومتين سابقتين استطاع بأن يحقق معدلات تنمية كبيرة جدا بحيث استطاع المواطن أن يلمس آثارها الإيجابية على حياته اليومية، وفي معدل رفاهيته ومدى قدرته على تلبية احتياجات معيشته اليومية، بالإضافة إلى خصوصية علاقاته الأوربية، وارتباط الدولة التركية بالغرب وبأفكاره العلمانية التي تفصل الدين عن السياسة، وهو حزب لم يلمس الأسس الفكرية للعلمانية التركية لحد الآن على الأقل.

وبالتالي فإن هذا الحزب لم يرفع شعارات من قبل باسم ((الإسلام هو الحل)) أو أي شعارات ذات طابع ديني، بل قدم برامج تنموية وصلت بتركيا اليوم، وبحسب التقارير المنشورة، إلى أن تكون تركيا هي الدولة السادسة عشرة في العالم من حيث قوة اقتصادها، وهو ما تحقق في العديد من المؤشرات والتي من بينها قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي ((٢٠٠٢)) و ((٢٠٠٨)) من ((٣٠٠)) مليار دولار إلى ((٧٥٠)) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ ((٦,٨٪))، وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس العام من حوالي ((٣٣٠٠)) دولار إلى حوالي ((١٠٠٠٠)) دولار، بحيث دخلت تركيا من بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي، كما ارتفع حجم صادراتها من ((٣٣)) مليار دولار إلى ((١٣٠)) مليار دولار في نهاية عام ((٢٠٠٨))، وفي الفترة مابين عامي ((٢٠٠٢)) و ((٢٠٠٨)) انخفضت معدلات التضخم وأسعار الفائدة بشكل كبير، كما استقرت العملة التركية في نفس الوقت، في حين انخفضت الديون الحكومية إلى مستويات أكثر احتمالا.

ومثل هذه الإنجازات الاقتصادية الضخمة، فإنها لاتقارن إلا بالتجارب التنموية الاقتصادية الباهرة التي سبق لدول شرق آسيا أن حققتها.

ونتيجة لهذا العمل الإداري والانضباط والطموح الكبير، فقد استطاعت الحكومة التركية أن تحصل على ثقة شعبها التركي في صناديق الاقتراع، بالإضافة إلى ماحققه ((أردوغان)) نفسه لتركيا على صعيد تعاظم الدور الإقليمي، وخاصة في العلاقات الناجحة مع العرب وقضاياهم، والعلاقات الخارجية لتركيا، ومن ثم على مستوى تعزيز الحريات والديمقراطية لها.

وهذه هي الأسباب الحقيقية التي دفعت بالجماهير لتقترع لمصلحة ((حزب العدالة والتنمية)) في تركيا، وتأكيدا من الحزب نفسه على سعادته بأن أطيافا عدة من الشعب قد أولته الثقة، فإن رئيس الحزب الفائز في الانتخابات لم يتحدث بنبرة متكبرة، كما إنه، وكحزب حاكم، لم يفكر أبدا في إقصاء الآخرين، بل إنه دعا إلى حكومة توافقية، وإلى تعديل توافقي للدستور، على اعتبار إن تركيا بلد لجميع الأتراك، والدستور يجب أن يكون تعبيرا حقيقيا وصادقا عن كل تركيا وليس لهذا الحزب فقط.

فهذا هو النموذج التركي بما يتضمنه من حرص على حقوق الأقليات، وممارسة ديمقراطية لايوجد لها نظير الآن في منطقتنا العربية، والحرص على تحقيق رفاهية وحرية المواطن التركي، بحيث أعلن الحزب نيته بأن تحتل تركيا المركز العاشر بين اقتصادات العالم بحلول عام ((٢٠٢٣)).

وبالتالي فمن واجب القوى السياسية المختلفة التي ظهرت في عالمنا العربي بعد هذه الثورات أن تتوقف عن التناحر، وأن يكون لديها يقين بأن الهدف الرئيسي في النهاية يجب أن يتمثل في كفاءتها وقدرتها على تقديم برامج سياسية يمكن بها رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي لأفرادها وتمتعهم بكافة الحقوق بشكل متساو، أما التناحر وتحويل الأمر ليبدو وكأنه مجرد خلافات بين معسكرات متناحرة فليس إلا أحد مظاهر الحكم الدكتاتوري، ومخلفاته، حيث ثبت وبأكثر من دليل بأن الحكومات الدكتاتورية بأنها تكرس لمواضع الفتن والاختلافات الطائفية، وتحرص على تأجيجه بين آن وآخر، لكي ترسخ من سلطتها هي على أساس الشعب وحريته.

ونلاحظ بأن هذا النهج لايزال سمة من سمات الكثير من معارضي تلك النظم والذين يمارسونه هم أيضا دون وعي منهم، وبأنهم أشكال أخرى لنفس تلك النظم المتسلطة، حتى كان بعضهم يتحدث باسم الدين أو القومية أو الطائفية، بينما هم على استعداد كامل لإقصاء كل من يختلف معهم وبكل السبل وبينها اتهامات التخوين والتكفير.

إن ماتشهده المجتمعات العربية اليوم من حراك سياسي وغضب شعبي عارم على الفساد والتسلط، وما نتج عن ذلك من تولد الكثير من القوى السياسية الجديدة، بالإضافة إلى الحوار الوطني الواسع حول مفاهيم الدولة الجديدة والديمقراطية وحقوق المواطنة والمساواة، يقدم فرصة طيبة وجيدة لتلك القوى الجديدة لكي تبتدع إبداعاتها الخلاقة في الفكر السياسي من جهة، وفي ابتكار الإدارة الحزبية والسياسية وإدارة الدولة من أجل النهوض بدول المنطقة ومضاعفة سبل التنمية البشرية والإنتاجية لها من جهة ثانية، وهو مجال بعيد كل البعد عن الأفكار الضيقة التي يحاول أن يلعب بها أهل السياسة بتحويل الأشكال، ليبدو وكأنه صراع في خندق الهوية والطائفية، بينما ينبغي أن يكون الموضوع هو المواطنة وحق المواطن، دون اللعب بنار الشعارات الدينية والمذهبية والطائفية.

إننا اليوم إزاء فرصة حقيقية متاحة للشعوب العربية بأن تتحول إلى الديمقراطية، وعلينا كمجتمعات عربية اغتنام الفرص بأفضل شكل ممكن، وذلك من خلال المشاركة الشعبية الواسعة، والتي تشمل جميع التيارات أيا كانت توجهاتها وأفكارها في العمل السياسي وتكوين أحزاب جديدة وجادة في نفس الوقت، يقدم كل منها أفكاره وبرامجه المختلفة للناس في كيفية إقامة مجتمع مدني ديمقراطي، وتصوراته عن كيفية قيادة عملية التنمية في مجتمعات جديدة حرة وديمقراطية، ومن ثم نترك للمواطن الحرية كاملة في الاختيار بين هذه القوى السياسية أو تلك وبلا ضغوط دينية أو عاطفية أو غيرها، وذلك لقيادة مرحلة سياسية جديدة ينجح فيها أو يفشل في تطبيق وعوده وبرامجه.

وبهذا الطريق، ولاطريق غيره، نستطيع كأمة عربية عبور خندق التخلف والضعف والهزيمة إلى إعادة بناء الإنسان العربي ليلحق بركب الحضارة الحديثة.